

## وثيقة معلومات المشروع (PID)

### مرحلة التقييم

أكتوبر/تشرين الأول، 2016

رقم التقرير: 109883

اسم العملية	القرض البرنامجي الثاني لأغراض سياسات التنمية المعني بإصلاحات قطاعي الطاقة والمياه
المنطقة	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
البلد	الأردن
القطاع	قطاع الطاقة العام (65 في المائة)؛ قطاع المياه العام، والصرف الصحي والحماية من الفيضانات (35%)
مُعرف العملية	P160236
أداة الإقراض	تمويل سياسات التنمية
الجهة المقترضة/الجهات المقترضة	وزارة المالية
الهيئة المنفذة	وزارة التخطيط والتعاون الدولي
تاريخ اعداد وثيقة معلومات المشروع	6 سبتمبر/أيلول 2016
التاريخ المتوقع لإجازة التقييم	25 سبتمبر/أيلول 2016
التاريخ المتوقع للحصول على موافقة مجلس المديرين التنفيذيين	9 ديسمبر/كانون الأول 2016
قرار الاستعراض المؤسسي	عقب الاستعراض المؤسسي، تم اتخاذ القرار للمضي قدماً في الاعداد للعملية
قرار آخر	(اختياري) - إذا انطبق عقب الاستعراض المؤسسي

### أولاً. الخلفية القطرية والقطاعية

1. تهدف العملية المقترحة البالغة 250 مليون دولار أمريكي - وهي الثانية في سلسلة برنامجية لإثنين من عمليات سياسات التنمية - إلى دعم برامج الإصلاح المالي والسياسات التي تضطلع بها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية (الحكومة) في قطاعي الطاقة والمياه. سوف تضمن هذه العملية استمرار تنفيذ إصلاحات قطاعي الطاقة والمياه المخطط لها في إطار القروض المقدمة لأغراض سياسات التنمية البرنامجية لمساعدة الأردن في تحقيق الاستدامة والسلامة المالية للقطاع على المدى المتوسط في سياق تحديات أزمة اللاجئين السوريين. وتجدر الإشارة إلى أن العملية تتوافق تماماً مع رؤية الأردن 2025 التي تدعو إلى تحقيق الاعتماد على الذات والاستقرار المالي من خلال تعزيز الاستدامة المالية

والإنتاجية عبر مختلف القطاعات الاقتصادية. كما يدعم برنامج السياسات الخاص بالعملية الأهداف الرئيسية لإطار الشراكة القطرية الخاص بالبنك للسنوات المالية 2017 - 2022، للأردن والذي يركز على تحسين إدارة قطاعي المياه والطاقة، والتي تعد قطاعات استراتيجية بالنسبة لتعزيز تحسين تقديم الخدمات، والنمو الاقتصادي، والانضباط المالي وتمتية القطاع الخاص، مساهمة بذلك في تحقيق الهدفين المزوجين لمجموعة البنك الدولي وهما الحد من الفقر وتعزيز الرخاء المشترك بطريقة مستدامة.

2. يستجيب جدول أعمال الإصلاح الخاص بالحكومة لمواطن الضعف الهيكلية في قطاعي الطاقة والمياه والآثار المركبة لتدفق اللاجئين السوريين. يقيم حالياً ما يقدر بنحو 1.3 مليون لاجئ سوري في الأردن - أي ما يعادل ما يزيد على 20 في المائة من سكان الأردن قبل الأزمة - مما يضع ضغوطاً هائلة على الخدمات العامة والبنية التحتية. سوتأثر تقديم خدمات الطاقة والمياه - التي تعاني من ضغط كبير قبل الأزمة - تأثراً شديداً، لا سيما في المحافظات الشمالية. كان الأردن بالفعل واحداً من دول العالم الأكثر معاناة من انعدام أمن الطاقة قبل الأزمة، والاعتماد على الواردات من أجل 97 في المائة من احتياجاته من الطاقة. ويضع النمو السريع للسكان في المناطق السكنية ضغطاً إضافياً على القطاع، إضافة إلى التحديات الهيكلية طويلة الأمد المتعلقة بتوفير الأمن، والاستدامة المالية والكفاءة. وقد زاد بسرعة استهلاك الكهرباء في القطاع السكني وضخ المياه بين عامي 2010 و 2015، متجاوزاً بشكل كبير الطلب في القطاعات التجارية والصناعية. وإجمالاً، زاد استهلاك الكهرباء السكني بنسبة 26 في المائة منذ 2010. ونما معدل خسائر التوزيع بنسبة السدس من 12 في المائة في عام 2010 إلى 14 في المائة في عام 2015، مما يعكس زيادة الضغوط على شبكات التوزيع. ويعد الأردن أيضاً واحداً من أكثر البلدان شحة في المياه في العالم، وهو وضع تقاوم بشكل كبير نتيجة لتدفق اللاجئين السوريين. قبل أزمة اللاجئين، أدى كل من الندرة الحادة في المياه، والإفئقار إلى القدرات اللاحق لذلك، ووجود بنية تحتية متقدمة وعدم الكفاءة في التشغيل والصيانة إلى نقص خدمات المياه لعدد متزايد من سكان. منذ بداية أزمة اللاجئين السوريين، شهد الأردن زيادة بنسبة 20 في المائة في الطلب على المياه في جميع أنحاء البلاد، وزيادة بنسبة 40 في المائة في الشمال. ونظراً لعدم توافر المياه الكافية، انخفض الاستهلاك اليومي للفرد الواحد بنسبة 27 في المائة في المحافظات الشمالية منذ 2011. ويعاني حوالي 70 في المائة من السكان (الأردنيين واللاجئين والسوريين) الآن من عدم كفاية إمدادات المياه التي تعد دون المعايير الوطنية البالغة 100 لتر للشخص الواحد يومياً.

3. تباطأ الاقتصاد في الأردن في عام 2015 لأول مرة منذ عام 2010 ، ويرجع ذلك في الأساس إلى آثار التداعيات الأمنية، مما استلزم من الحكومة الشروع في برنامج جديد لتصحيح أوضاع المالية العامة والنمو الاقتصادي. تعثرت الأردن في التصدي لعدد من الصدمات الخارجية بعد الأزمة المالية العالمية، لا سيما انقطاع إمدادات الغاز من مصر والتدفق الهائل للاجئين السوريين التي أسفرت عن معدل نمو سنوي متوسط نسبته 2.7 في المائة. وعلى الرغم من الإستئناف المطرد للنمو الاقتصادي منذ 2010 الذي وصل إلى 3.1 في المائة في 2014 والأداء الأفضل من قبل شركة الكهرباء الوطنية في عام 2015، تجل عدد من مخاطر التداعيات الإقليمية في عام 2015 مما أدى إلى انخفاض النمو إلى

2.4 في المائة في عام 2015، وزيادة اتساع فجوة المخرجات في الأردن. نتيجة لذلك، طلبت الحكومة بعد استخدام الترتيبات الاحتياطية لصندوق النقد الدولي واستخدام المرفق الموسع للصندوق<sup>1</sup> (EFF) الخاص بصندوق النقد الدولي للفترة 2016-2019. سوف يدعم برنامج المرفق الموسع لصندوق النقد الدولي، من بين أمور أخرى، سياسات استدامة تعرفه الكهرباء تمثيا مع سياسة البرنامج المدعومة من قبل القرض البرنامجي لأغراض سياسات التنمية (DPL) الخاص بالبنك ودعم التدابير لإدارة دين شركة الكهرباء الوطنية وسلطة المياه في الأردن (WAJ). من الأهمية بمكان للأردن مواصلة تنفيذ سياسة أوسع نطاقا في مجالي الطاقة والمياه والإصلاحات الهيكلية التي تدرج تحت القرض البرنامجي لأغراض سياسات التنمية للحفاظ على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

4. لقد كان تنفيذ الإصلاحات الشاملة في قطاع الطاقة قويا وينبغي المحافظة عليه على مدى السنوات القادمة. وقد نفذت الحكومة إصلاحات كبيرة يدعمها القرض البرنامجي لأغراض سياسات التنمية وهي تُظهر بالفعل نتائج إيجابية كما هو مبين في الأداء المالي والتشغيلي المُحسن لقطاع الكهرباء. ووصلت تعرفه الكهرباء لشركة الكهرباء الوطنية (NEPCO) إلى مستويات استرداد التكلفة في أواخر عام 2015 وذلك بسبب الزيادات في إيرادات شركة الكهرباء الوطنية (نتيجة لثلاثة تعديلات للتعرفة المنفذة من قبل هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن بين عامي 2013 و 2015) وانخفاض في تكلفة الكهرباء. ويأتي انخفاض التكلفة نتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط جنبا إلى جنب مع عملية ناجحة لمحطة الغاز الطبيعي المسال (LNG) في العقبة والإعدادات للتشغيل مؤخرا عدة محطات جديدة لتوليد الطاقة المتجددة لتحل محل الاعتماد على الديزل الأكثر تكلفة وأكثر تلويثاً وزيت الوقود الثقيل<sup>2</sup> في الطاقة. ومع ذلك، تشمل التحديات المتبقية التنوع المحدود لإمدادات الطاقة، وتعرض القطاع لتقلبات أسعار النفط، وإدارة ديون شركة الكهرباء الوطنية التي تعادل حوالي 20 في المائة من إجمالي الناتج المحلي والطلب الإضافي على الكهرباء الناتج عن تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين.

5. جدير بالذكر أن تنفيذ الإصلاحات في قطاع المياه يتم على الطريق الصحيح مقابل بيئة مليئة بالتحديات على نحو متزايد التي يعمل فيها القطاع. وبعد الأردن واحدا من أكثر البلدان التي تعاني من ندرة المياه، مع انخفاض في هطول الأمطار السنوي، وهي تعتمد على المياه الجوفية والمياه السطحية العابرة للحدود. وقد واجه الأردن زيادة حادة في الطلب على المياه في السنوات الأخيرة نتيجة للنمو السكاني السريع (أدى تدفق اللاجئين السوريين إلى زيادة في الطلب بنسبة 21 في المائة في جميع أنحاء البلاد، وزيادة بنسبة 40 بالمائة في الطلب في المحافظات الشمالية)، ونمو الدخل والتحضر. وعلى الأجل الطويل، يواجه الأردن تحديات كبيرة. يجعل الجفاف وندرة المياه الأردن حساسة بيئياً لتغير المناخ. ومن المرجح أن يواصل توافر المياه في هذا السيناريو في الانخفاض. وقد أحرزت الحكومة تقدما في زيادة تعرفه المياه وتنفيذ تدابير لتحسين الكفاءة التشغيلية وتحصيل الإيرادات في قطاع المياه وفقا للخطة المرجعية الهيكلية للمياه الخاصة بالحكومة

<sup>1</sup> يتبع هذا المرفق الموسع للصندوق نجاح إنجاز اتفاق الاستعداد الإنمائي (SBA) في أغسطس/ آب، 2015 الخاص بصندوق النقد الدولي (IMF) الذي دعم برنامج ضبط الأوضاع المالية العامة الذي ساعد على تحقيق الاستقرار وتحسين الثقة في إطار الاقتصاد الكلي للأردن خلال الفترة 2015-2012.

<sup>2</sup> الاعتماد على الديزل الأكثر تكلفة وأكثر تلويثاً وزيت الوقود الثقيل في توليد الطاقة كان بسبب انقطاع إمدادات الغاز من مصر إلى الأردن في عام 2011 وما بعده.

والتي تهدف إلى تحقيق استرداد تكلفة التشغيل والصيانة في قطاع المياه بحلول عام 2021. كما أنها تعمل أيضا على تحسين كفاءة استخدام الطاقة في عملياتها، مع زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة كوسيلة لتقليل تكلفة الإمداد. وأخيراً، فإن أحد الأهداف الرئيسية للحكومة هو تحسين توزيع المياه لاستخدام مصادر المياه بشكل أكثر استدامة، عن طريق الحد من استخراج المياه الجوفية، والاستخدام الأمثل لمواردها المائية السطحية من خلال جملة أمور وزيادة تخزين المياه السطحية والاعتماد على إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة بحيث يمكن تخصيص المياه العذبة للاستخدامات ذات القيمة الأعلى (أي مياه الشرب).

6. يعد الحفاظ على التقدم المحرز في برنامج الإصلاح أمراً بالغ الأهمية لتعزيز صمود قطاعي الطاقة والمياه، وخاصة قدرتها على تلبية المطالب المستمرة من الأردنيين واللاجئين السوريين. وتسلط المنظمات الإنسانية الضوء على نحو متزايد على ضرورة استكمال التقديم الفوري لخدمات الكهرباء والمياه الرئيسية (من خلال تدابير مثل مولدات الكهرباء وصهاريج المياه) مع الدعم الذي يركز على بناء صمود قطاعات تقديم الخدمات هذه لتوسيع نطاق الخدمات إلى عدد السكان الزائد. وهذا يعكس الإدراك بأن (أ) الغالبية العظمى من اللاجئين يقيمون في "المجتمعات المضيفة" حيث يسفيدون من آليات تقديم الخدمات العادية، و (ب) المدة التي يقضيها اللاجئون في المجتمعات المضيفة في كثير من الأحيان تمتد إلى ما بعد ما هو كان متوقفاً في الأصل.

#### ثانياً. أهداف العملية

7. الهدف من العملية المقترحة هو تحسين السلامة المالية وزيادة مكاسب الكفاءة في قطاعي الطاقة والمياه في الأردن. أظهرت التجربة من عمليات إصلاح قطاعي الطاقة والمياه أن تحسين الكفاءة التشغيلية بالتوازي مع زيادة إيرادات القطاع أمراً ضرورياً لتحقيق الاستدامة المالية في القطاعات. تم بناء العملية المقترحة على الركيزتين الأصليتين للقرض البرنامجي لسياسات التنمية مع التركيز على:

- **الركيزة أ: تحسين السلامة المالية لقطاعي الكهرباء والمياه؛** ستضمن الركيزة الأولى التنفيذ المستدام لبرنامج الحكومة في قطاع المياه من خلال اعتماد آلية تعديل تعرفه الكهرباء، واعتماد خطة لإدارة ديون شركة الكهرباء الوطنية. واعتماد مجموعة من التدابير الرامية إلى تعزيز إيرادات قطاع المياه (بما في ذلك تعديلات تعرفه المياه وزيادة كفاءة التحصيل) لتحسين استرداد التكاليف في قطاعي الطاقة والمياه؛
- **الركيزة ب: زيادة مكاسب الكفاءة في قطاعي الطاقة والمياه.** ستدعم الركيزة الثانية السياسات الرامية إلى إستدامة تنويع توليد الوقود والطاقة في الأردن ووضع اللوائح الجديدة لزيادة الشفافية في مجال تنمية الطاقة المتجددة. توفير إمكانية أفضل للحصول على الطاقة المتجددة وكفاءة

استخدام الطاقة، واعتماد بروتوكولات لدمج الطاقة المتجددة في شبكة التوصيل وتقليل خسائر التوزيع والتي سوف تساعد جميعها على تحسين الكفاءة. وفي قطاع المياه، سيدعم القرض لأغراض سياسات التنمية الاستخدام الأمثل لموارد المياه في البلاد، بما في ذلك الارتقاء بكفاءة استخدام الطاقة في قطاع المياه كإجراء هام للحد من تكلفة المياه في الأردن. وسوف توسع أيضا نطاق إعادة استخدام مياه الصرف الصحي وخاصة في الزراعة باعتبارها أداة هامة لجعل المياه العذبة متاحة للقطاع المحلي من خلال تبني سياسة تبديل المياه وإعادة استخدامها. وسيصاحب ذلك اعتماد خطة وطنية لمحطة معالجة مياه الصرف الصحي للتشغيل والصيانة، وتوسيع نطاق استخدام العمليات القائمة على الأداء لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي وغيرها إلى مخيم الزعتري.

### ثالثاً. الأساس المنطقي لمشاركة البنك

8. يسهم الهدف التنموي للقرض لأغراض سياسات التنمية المقترح في تحقيق الهدف الوطني المنصوص عليه بوضوح في رؤية الأردن 2025 لتحقيق الاعتماد على الذات والاستقرار المالي واتفاق الأردن من خلال دعم إطار الاقتصاد الكلي ومعالجة احتياجات التمويل الفورية. ويظل جوهر العملية المقترحة متناسقا مع تصميم البرنامج المقدم في إطار القرض البرنامجي الأول لأغراض سياسات التنمية (DPL) وإجراءاته السابقة ويرتبط مباشرة بالمسببات الدلالية المنشأة بموجب العملية الأولى. وقد أحرزت الحكومة تقدما كبيرا في تنفيذ برنامج الإصلاح المدعوم بقرض سياسات التنمية. ستسهم السياسات المدعومة بقرض سياسات التنمية المقترح في الهدفين المزدوجين المتمثلين في الحد من الفقر، وتعزيز الرخاء المشترك. سوف يسمح تخفيف العبء المالي لدعم الكهرباء والمياه للحكومة بتحقيق قدر أكبر من الاستفادة المالية ولذلك ستقدم للحكومة المساحة للاستثمار في برامج لصالح الفقراء بينما تتناول تدفق العدد الكبير من اللاجئين السوريين، وفي القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأكثر شمولاً وإنتاجية لتحسين مستوى معيشة السكان في الأردن.

### رابعاً. التمويل المؤقت

(مليون دولار أمريكي)

0.00  
250.00  
250.00

المصدر:

الجهة المقترضة

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

الجهة المقترضة / الجهة المتلقية

الأخرون

المجموع

### خامساً. الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

9. ستكون وزارة التخطيط والتعاون الدولي (MOPIC) مسؤولة عن التنفيذ الشامل للبرنامج المدعوم من هذه العملية المقترحة. سوف تكون وزارة التخطيط والتعاون الدولي مسؤولة عن التنسيق، وتقديم التقارير إلى البنك الدولي، وعن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج قرض سياسات التنمية مع السلطات الحكومية المسؤولة عن تنفيذ البرنامج، بما في ذلك وزارة الطاقة والموارد المعدنية، وشركة الكهرباء الوطنية، وهيئة تنظيم قطاعي الطاقة والمعادن، ووزارة المياه والري. وطوال فترة التنفيذ، سوف يضطلع فريق البنك الدولي متعدد القطاعات ببعثات الإشراف المكثف، ويقدم المساعدة الفنية والمشورة في مجال السياسات، حيثما يلزم، لدعم التنفيذ، ورصد وتقييم البرنامج المدعوم بقرض سياسات التنمية.

### سادساً. المخاطر والتخفيف من المخاطر

10. تم تقييم تصنيف المخاطر الكلية على أنها كبيرة. يخضع أداء الحكومة المستمر في برنامجها الإصلاحي في قطاعي الطاقة والمياه، وتحقيق نتائج البرنامج المقترح للمخاطر الجيوسياسية ومخاطر الاقتصاد الكلي، فضلاً عن مخاطر الاستدامة المالية المتصلة بقطاعي المياه والكهرباء على النحو التالي:

(أ) **تعد مخاطر الاقتصاد الكلي كبيرة.** إن التوازن بين المخاطر والنمو هو على الجانب السلبي. وقد تباطأ النمو الاقتصادي نتيجة للعديد من الصدمات. ومع ذلك، أبدت الحكومة القدرة على إدارة هذه الصدمات. ويتم دعم هدف استقرار الاقتصاد الكلي من قبل العديد من البرامج والجهات المانحة، بما في ذلك 723 مليون دولار أمريكي من الترتيبات الموسعة في إطار المرفق الموسع للصندوق والتي وافق عليها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في أغسطس/ آب 2016.

(ب) **مخاطر استراتيجية القطاع وسياساته كبيرة.** يرتبط أهم خطر بالدعم السياسي لإصلاحات السياسات المقترحة، لا سيما إصلاحات التعريفات. حتى الآن، تمكنت الحكومة من التخفيف من هذه المخاطر من خلال تقليل أثر إصلاح التعريفات على مجموعات كبيرة من المستخدمين من السكان باستخدام الإعانات المتبادلة بين مجموعات مختلفة من المستهلكين. علاوة على ذلك، في رؤيتها للعام 2025، تخصص الحكومة دوراً هاماً لتحسين الوعي بين مستخدمي المياه والطاقة لاستخدام هذه الموارد على نحو أكثر كفاءة. وفي قطاع الطاقة، ترتبط المخاطر الكبيرة بتذبذب أسعار النفط، إلى تقلب أسعار النفط. سوف يقلل نجاح الحكومة في تنويع مصادر الطاقة لديها من ضعف إمدادات ويخفض تكاليف إنتاج الكهرباء وسيزيد من خفض حجم الزيادات في تعريفية الكهرباء المطلوبة مع مرور الوقت. وفي قطاع المياه، يرتبط عامل الخطر الرئيسي بالزيادة الحادة في دين سلطة المياه، والتي تشكل خطراً على القطاع والبلاد حيث أنه من المرجح أن يسفر التمويل الحالي لهذه الديون من خلال أدوات التمويل عالية التكلفة والقصيرة الأجل نسبياً عن مدفوعات خدمة الديون العالية. وعلى الرغم من أن انخفاض الدعم المقدم للمياه حساس من الناحية السياسية، فإن الأسر المعيشية، وفقاً لاستطلاعات الرأي، أكثر استعداداً للنظر في تخفيض الدعم المقدم للمياه، ربما نتيجة لحملة التوعية السابقة. يركز المرفق الموسع الخاص بصندوق النقد الدولي على تمديد متوسط استحقاق الدين العام، بالاشتراك مع دراسات الوكالة الفرنسية للتنمية المعنية بدين سلطة المياه، مما سيقفل من المخاطر المرتبطة بدين سلطة المياه في الأردن، بينما يتضمن المرفق الموسع الخاص بصندوق النقد الدولي أيضاً

تحديث الخطة المعيارية الهيكلية، مما قد يسفر عن اتخاذ تدابير إضافية لزيادة الإيرادات. يمكن زيادة التخفيف من هذه المخاطر من خلال المساعدة الفنية المقدمة من شركاء التنمية.

(ج) **المخاطر الجيوسياسية والإقليمية عالية.** يظل عدم استقرار المنطقة والدرجة العالية لاندجاج الأردن مع جيرانها يشكل خطراً كبيراً على فرض سياسات التنمية حيث أن النمو السكاني السريع والذي يغذيه أزمة اللاجئين السوريين له تأثيرات كبيرة على قطاعي الطاقة والمياه. سيتم التخفيف من هذه المخاطر من خلال دعم المنح مثل الاتفاق الأردني. مع ذلك، من المرجح أن يؤثر الانخفاض في دعم المنح على تكلفة الكهرباء وأكثر من ذلك على تكاليف خدمات توفير المياه، ويمكن أن تؤثر سلباً على السلامة المالية للقطاعات.

## سابعاً. الفقر والآثار الاجتماعية وجوانب البيئة

### الفقر والآثار الاجتماعية

من المتوقع أن يكون لتنفيذ إجراءات السياسات في فرض سياسات التنمية آثار على الفقر و آثار اجتماعية متواضعة على المستهلكين من السكان. من المفترض أن تساعد البرامج وسياسات فرض سياسات التنمية على تحسين كفاءة قطاع الطاقة والمياه لعملائها عن طريق الحد من تكلفتها الحقيقية. وستمكن هذه السياسات أيضاً كفاءة استخدام الطاقة بشكل ملحوظ، والاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة التي من شأنها أن تحد من تلوث الهواء (ومن ثم الحد من أثرها على الصحة العامة)، والتقليل من تأثير الإفراط في استغلال سحب المياه الجوفية.

تخفف الحكومة من تأثير أسعار الكهرباء والمياه على الفقراء والضعفاء عن طريق الحد من الزيادات في الأسعار من خلال استخدام الإعانات المتبادلة. وتشير النتائج الأولية إلى أن أثر الرفاه المباشر على المستهلكين في المنشآت السكنية صغير جداً بسبب أن الكهرباء تمثل حصة محدودة من نفقات الأسر المعيشية.

11. بالنسبة للفقراء والضعفاء (حيث أن الأسعار بالنسبة لمعظم الأسر المعيشية تعد إعانات متبادلة بشكل كبير وظلت دون تغيير منذ 2010) وجدت محاكاة السياسات أن الزيادة في تعرفه المياه للمنشآت السكنية أن تأثير زيادة التعرف الحقيقية المباشرة على رفاه الأسر المعيشية، والتي تم تقريبها بالتغير في نفقات الأسر المعيشية، تقدر بما يعادل 0.34 في المائة من إنفاق الأسر المعيشية للخمس الأدنى وتنخفض لتصل إلى 0.29 في المائة في الخمس الأعلى.

### الآثار البيئية

12. من غير المرجح أن يكون لتنفيذ إجراءات السياسات التي يدعمها فرض سياسات التنمية المقترح تأثيراً كبيراً على البيئة، والغابات والموارد الطبيعية. فإن العديد من الإجراءات السابقة سوف تقيد البيئة. ومن المرجح أن تساعد عملية إصلاح التعرفات المدعومة في إطار الركيزة الأولى في الحد من الطلب على المياه والطاقة مما يؤدي إلى تدهور بيئي أقل،

بما في ذلك خفض معدلات الاستغلال المفرط للمياه الجوفية. وسوف يقوم برنامج مكاسب الكفاءة في إطار الركيزة الثانية الذي يعزز كفاءة استخدام الطاقة، ونمو الطاقة المتجددة، والتوسع في استخدام الغاز في توليد الطاقة (بدلاً من الوقود الثقيل والديزل) بخفض انبعاثات الكربون. قد يسفر الاستغلال الأمثل لاستخدام المياه السطحية أيضاً عن استخدام أكثر استدامة للموارد المائية الشحيحة، كما أن اعتماد سياسة المياه البديلة وإعادة استخدام المياه سوف يزيد من استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة. وبالتوازي مع هذه السياسة، يجري حالياً تعديل المواصفات والمعايير الحالية لمياه الصرف الصحي المعالجة، ويُتوقع أن تتطابق مع شروط منظمة الصحة العالمية للمعايير البيئية ومعايير السلامة الصحية لإعادة الاستخدام في المناطق التي توجد فيها فجوات حالية.

## ثامناً. جهات الاتصال

### البنك الدولي

جهة الاتصال: كارولين فان دن بيرغ

المسمى الوظيفي: كبير الخبراء الاقتصاديين في قطاع المياه

هاتف: 473-8121 (202)

البريد الإلكتروني: [cvandenberg@worldbank.org](mailto:cvandenberg@worldbank.org)

الموقع: واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

جهة الاتصال: ميكول باتيا

المسمى الوظيفي: خبير اقتصادي أول في قطاع الطاقة

هاتف: 473-0957 (202)

البريد الإلكتروني: [mbhatia@worldbank.org](mailto:mbhatia@worldbank.org)

الموقع: واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

### الجهة المقترضة

جهة الاتصال: سعادة الدكتور صالح الخرابشة

المسمى الوظيفي: أمين عام وزارة التخطيط والتعاون الدولي

البريد الإلكتروني: [saleh.kh@mop.gov.jo](mailto:saleh.kh@mop.gov.jo)



تاسعاً. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

The InfoShop

The World Bank

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

Telephone: (202) 458-4500

Fax: (202) 522-1500

Web: <http://www.worldbank.org/infoshop>